تفاعلات

فشل المحاولات

مع استمرار العمل على تمزيق المجتمع وتعميق انقساماته حيال القضايا الوطنية والتي لا يجوز خوض الخلاف فيها ستفشل كل محاولات صناعة الرأي العام كمركز وموقع مؤثر وستبقى السياسية قادمة من أعلى فقط فيما ستفرض الانقسامات منطقها على المجتمع الضعيف وبجهود مدنية للأسف.

عدنان العديني

الشراكة الحقيقية

إن الشراكة الحقيقية تكمن في تحمّل أمانة المسئولية وتعميق مبدأ الولاء الوطني لليمن الكبير والانطلاق صوب استكمال ماتبقّى من مهام المرحلة الانتقالية التي من أبرزها إنجاز الدستور المنضبط قطعي الدلالة والاستفتاء عليه ثم الانطلاق نحو الانتخابات العامة ليتمكن الشعب من ممارسة حقه في الاختيار الحر والمباشر تحت قيادة الأخ عبدربه منصور هادي، رئيس الجمهورية الذي أثبت صبراً وهدوءاً وقوة الإرادة وحب الوطن والقدرة على الانطلاق نحو آفاق المستقبل الذي يحقق فيه اليمنيون كل آمالهم وتطلّعاتهم المشروعة بإذن الله.

دكتور علي مطهر العثربي

معركتنا الراهنة

● النصر للشعب اليمني كل الشعب والهزيمة لتجار الزيف والانتهازية والنهابة. نسأل الله أن يحبط أعمال الحاقدين والفاسدين والمرتشين .فقد شبع الناس كذباً وتزويراً لإرادتهم ونهباً لحقوقهم على مدى عقود خلت.ومعركتنا الراهنة ستكون مع غرماء الشعب ممن تسببوا بفقره وتجويعه وتخلفه عن ركب العصر.

نبيل الصعفاني

الطريق إلى الدولة

عبدالناصر الهلالي

في المقايل والشوارع العامة.. في ردهات الأخراب، والمنظمات.. في كل مكان من خريطة البلد يتحدثون عن الدولة، وكيفية الوصول إليها؟

الأحاديث تلك تصطدم بالواقع المفخخ بالسلاح.. المشكلة التي تعيق بناء الدولة ناقوس إحباط, يدق خطره في كل منزل يمني يسعى أفراده إلى رؤية الدولة القوية، والقادرة على فرض القانون المنظم لحياة المجتمع.

الجماعات المسلحة بتعدد مسمياتها هي العائق أمام بناء الدولة المدنية الحديثة.. الرسميون يتحدثون بهذا كما هو حال العامة.. أصحاب القرار يعجزون حتى اللحظة عن إيقاف الجماعات المسلحة، ونزع السلاح الذي يمنحهم القوة والتمرد عن القرارات المؤدية إلى الدولة.

مدن يمنية تسقط تحت طائلة الجماعات المسلحة في الوقت التي تبدو فيها السلطة أمام إحباطات كثيرة داخلية وخارجية فرضتها المرحلة الراهنة.. الكهرباء، النفط، والمياه، احتياجات بعيدة المنال بفعل التخريب المتكرر، والتقصير المستمر من الجهات المسؤولة عن تلك الخدمات، اشتباكات مسلحة لا تتوقف في غير مدينة يذهب على وقعها الكثير من الأبرياء ـ اختلط في الآن ذاته متطلبات الحياة مع إرهاصات الواقع التي فرضتها الجماعات المسلحة على الناس أجمع.

كلام كثير سمعناه عن نزع سلاح الجماعات المسلحة لكي يبدأ مشوار الألف ميل للدولة لكنه بحسب الكثيرين كلام لا يستند إلى الجدية في بدء الإجراءات لنزع السلاح بعيداً عن الإحتراب.

وفي حالة الرفض لا يوجد شيء سوى سبيل القوة في نزع سلاح الجماعات بغض النظر عن مسمياتها.. في هذا الواقع المضطرب لا يوجد طريق ثالث، إما الدولة، أو الاستمرارية في اللادولة، والاستمرارية في طريق اللادولة يعني الموت بكل المعاني المؤدية إلى حياة البرزخ.. السير في هذه الطريق تعني الحرب غير المتوقفة، تعني إثارة النعرات الطائفية، والمناطقية وكل هذا بتعدد القبح يؤدي إلى الموت.

خشية الناس من الاستمرارية في هذا الطريق لا توصف.. إنهم يتحدثون بتشاؤم عن مآلات البلد في قادم الأيام، وكلها مآلات سلبية على كل حال.

قد يدفع الناس الكثير في الطريق إلى الدولة لكنه ثمن منقول وضروري.. الاضطراب بعض الوقت لاستراحة لما تبقى من الوقت أهم من الاضطراب كل الوقت.. لا خير هنا أن تعمل السلطة على نزع سلاح الجماعات وإن كان ذلك بالقوة في حالة الاستمرار بالرفض.. هذا فقط سيضمن الاستقرار لواقعنا المضطرب.

أمام السلطة الحاكمة خياران إما الدولة أو اللادولة.. الاعتقاد السائد أن الدولة هي الخيار الوحيد، وعلى هذا يجب أن تسير.

يتحدثون في الاقتصاد بعد أن فشلوا في السياسة

لو قدر لك الاستماع إلى رأي بعض من السياسيين وهو يتحدث في الاقتصاد فإنك تصل إلى قناعة أن الرجل سيحتاج إلى سنوات ليعي المفاهيم الأساسية في هذا العلم الذي يدير حياتنا منذ بدءاً أول إنسان يبحث عن ما يسد به جوعه وستصل إلى إيمان آخر وهو أن المجال الاقتصادي سيبتعد عن طريقة لعقود لأن من يفترض بهم إرشاده يحتاجون لمن يرشدهم أولا .

استطلاع / صقر الصنيدي

خيبة أمل تصيبني كلما شاهدت إحدى القنوات الفاضية وقد استضافت أحد عقولها الممتلئة بأنواع الأسلحة وأدوات الموت وأخذت تمنحه الوقت ليتحدث في الشأن الاقتصادي ليحوله إلى مجرد عبارات وعواطف خالية من الأرقام والحقائق .

هناك علاقة معقدة بين السياسة والاقتصاد ولا يمكن لها أن تصل إلى حالة من التوازن في ظل وجود انتهازيه مصالح الاقتصاد خلق أولا لأنه جاء لسد الحاجة بينما أتت السياسة لتنظم طرق ووسائل هذه الحاجة، فجعلت عالمنا أفضل بحيث يسعى الإنسان لكسب رزقه وتغطية احتياجاته بطرق سياسية تجنبه ويلات الصراع والحروب ومع ذلك بقي لدينا من يستخدمون احتياجاتنا للتعبير عن تطلعاتهم ومطامعهم السياسية ويقدمون لنا وعود كاذبة من أنهم إن تولوا القسمة بيننا فإنهم لن يأخذوا لأنفسهم غير المآسي ويمنحوننا كل ما يجعلنا سعداء مع أن ما يفعلونه اليوم هو عكس ما يشيرون به نحو المستقبل الذي يريدون سده دوننا .

لقد اتضحت لنا معالم السياسيين الذين حاولوا توظيف أزمتنا الاقتصادية لصالح نزعاتهم الغريبة فحاولوا اقتناص اللحظة كما يقنصون البشر لأجل الوصول إلى ما يخصهم وأبعدوا الناس الذين يدعون الخوف عليهم عن الاهتمام الحقيقي ولم يقدموا المشكلة الاقتصادية كما هي ولم يناقشوا ما يحدث ليصلوا إلى حل بل ناقشوا مشكلة لخلق مشاكل أكثر حتى أنهم لم يستطيعوا توظيف الوضع الاقتصادي جيدا وظهروا بلا خبرة ولا علم ,كشفوا لنا أنهم كانوا يهربون دائما من حصة الرياضيات في الصفوف الأساسية حد تعبير أحد الأصدقاء .

وان تحدثنا عن الموروث السياسي الذي حاول جيدا الاهتمام بعلاقة السياسة بالاقتصاد وكيف يفترض عدم تدمير الاقتصاد لصالح لعبة سياسية كما حدث ومازال يحدث الآن من تدمير لمصالح اقتصاد البلاد من أجل إرباك الدولة وجعلها في مأزق لا تستطيع الخروج منه .

يعتقد كارل ماركس أن علاقات الإنتاج تؤسس للتغيير السياسي وتقود إلى مسارات حتمية للتاريخ وهو خلافا لما ذهب إليه عالم الاجتماع؟ مارتن سيمور الذي يقول إن التنمية أولا وتحقيق تطور اقتصادي يؤدي إجمالا إلى بناء طبقة وسطى ذات دخل متوسط تسهم في تعزيز التحول نحو التغيير السياسي والديمقراطي؟

ووفقا لآراء اقتصادية مني هذا المنطق بالفشل الذي برز عقب وجود أنظمة تسلطية خاصة في أمريكا اللاتينية، ولم تنجح تلك الأنظمة لا في تأسيس تنمية ولا في إيجاد عدالة مجتمعية ولا بلغت التحول الديمقراطي .

حروب اقتصادية .

لقد اتضح من خلال التجارب الماثلة أمامنا أنه لابد من إقامة علاقة منطقية بين العلم والتنظير بين ما هو اقتصادي بحت وبين ما هو سياسي خالص وكما يقول للسياسية الكاتب اليمني المقيم في باريس مصطفى الجبزي فإنه لا سياسة من دون اقتصاد وما العالم الا حروب اقتصادية إنها الواقعية المرة.

إذ إن التاريخ لم يسجل يوما ما صراعا لم يكن الاقتصاد سببا هو نتيجة المسألة ليست يجوز أولا يجوز في استخدام الاقتصاد لصراع اقتصادي بل إنه المصلحة التي تشرعن كل شيء وتغدو الحرب اقتصاد البعض القائمين عليه لأن الاقتصاد هو التجسيد الملموس للأفكار النظرية السياسية.

البوابة .

أما الكاتب محمد شمس الدين والمهتم بقضايا التنمية فيقول إنه يفترض أن يكون الاقتصاد البوابة التي يحقق الحزب السياسي انتصاره أو البوابة التي يخرج منها الحزب من السلطة لكن استثمار الوضع القضايا الاقتصادية من باب المزايدة ودون تقديم معلومات وأرقام صحيحة وتقديم حلول واقعية يعد عملا لا أخلاقي ومع أن السياسي قد يحقق أهدافا معينة من خلال استغلاله للقضايا الاقتصادية في مرحلة معينة إلا أن ذلك الاستخدام قد ينعكس سلباً على السياسي كشخص أو كحزب في حالة استخدام الاقتصاد من باب المزايدة .

نموذج

خالد طربوش عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الناصري يرى أنه في الأصل يمثل أبناء وطنه لكن بمضمون الديمقراطية للتعددية فهو يمثل مصالح قواعد حزبية والتي لا تختلف بالأصل عن مصالح الوطن أرض وإنسان ولكل طبقة من يمثلها ويحمي مصالحها تحت سقف بلد واحد.

ويضيف طربوش

يمكن للسياسي أن يعمل ضد قناعاته لكن معيب وجريمة لو عمل ضد إنجازات ومصلحة الطبقة التي يمثلها هنا جريمة وخيانة للعقد الناشئ بينهم.

ويستمر بالحديث :

برأيي يكون السياسي من حاز إلى جنب ما يخدم الناس لكنه يجب أن يكون ملماً بمبادئ الاقتصاد حتى يستطيع التكيف الخدمة فالدولة لا تقوم وفق اقتصاد متماسك.

إذ كان لرجال السياسة برامج تنموية هادفة بمضمون اجتماعي وكان رجال السياسة يمثلون مصالح اجتماعية يعبرون عنها ويصورون بها فإنهم يصبحون رافدا جيدا للشأن الاقتصادي .

مفاهيم سياسية

الإقطاعية:

■ هي تجمع اقتصادي وسياسي تتداخل فيه الملكية الخاصة مع السيطرة العامة أي أن القوى الاقتصادية والعسكرية والسياسية هي واحدة عملت على تنمية الزراعة المحلية وساعدت الكنيسة في تحصيل الضرائب وعملت على حفظ النظام وتقديم الخدمات وتوفير الحماية العسكرية من الاعتداءات الخارجية والحماية الأمنية من الجرائم أو الحيوانات المفترسة.

وكانت الإقطاعية مجرد تجميع لأفراد أو دعاية يعطون ولاءهم لسيد إقطاعي واحد ترسل له دفعات مالية ومساعدات عسكرية ويحصل على أراض وخدمات يتمتع بحماية الإقطاعية الأكبر.

الشورى:

■ تعني تقليب الآراء المختلفة ووجهات النظر المطروحة واختبارها من أصحاب العقول والإفهام حتى يتم التعرف والوصول إلى أصوبها وأحسنها للعمل به لتحقيق أفضل النتائج.

وقد اعتبر مبدأ الشورى كأساس للحكومة الصالحة ودعامة تتلاقى عندها سائر الرغبات والأماني لأن الشورى في ابسط أحكامها خير من رأي الفرد لأنها تعبر عن الرأي الجماعي.